

عرب العقارات في مصر يواجه كورونا على طريقته

حسين صبور:

موت البعض بالفايروس أفضل من الإفلاس



● رأؤه الإشكالية لم تفقده موقعه طوال حياته العملية الممتدة لنصف قرن، تحت جناح الدولة، وكواد من رجالها الأوفياء الحاضرين في مشروعاتها الضخمة.



● صبور يصد الشوارع المصري بتصريحاته التي يرفض فيها تقييد حركة البشر وتجمعاتهم كوسيلة لمواجهة تنامي أعداد المصابين بكورونا، منتقداً تقليص المصانع لساعات الدوام.



محمد عبدالهادي
صحافي مصري

ظل رجال الأعمال المصريون الظهري الاقتصادي الداعم لقرارات الحكومة، ينتفضون لدعم سياساتها، ويتدخلون للإشادة بحركاتها، ويتدخلون بأموالهم لتخفيف التداعيات السلبية لتوجهاتها على القطاعات الفقيرة، قبل أن تأتي جائحة كورونا لتظهر موقفا استثنائيا للمستثمرين الكبار بزعامة المهندس حسين صبور، أشهر وأقدم مطور عقاري محلي.

ولكن صبور، عرباب قطاع العقارات في مصر، يرفض سياسة الدولة في تطبيق حظر التجوال، ويهاجم دعوات التبرع للعمالة غير المنتظمة المتضررة من قرارات البقاء في المنازل، ويرفع شعار "وفاة البعض بكورونا أفضل من الإفلاس".

وجه صبور صدمة للشوارع المصري بتصريحات رفض فيها تقييد حركة البشر وتجمعاتهم كوسيلة لمواجهة تنامي أعداد المصابين بكورونا، وانتقد تقليص المصانع لساعات الدوام وتقليل أعداد العمال المتواجدين على خطوط الإنتاج، واعتبر أن موت البعض بالفايروس أفضل من الإفلاس الاقتصادي.

لا يفرد منفرداً

تواكبت أفكار صبور مع رجلي الأعمال نجيب ساويرس، ورؤوف غبور، وهما اللذان يحافظان على مكانتهما ضمن قائمة أغنى الأثرياء العرب ليطالب الثلاثة بعودة جميع العمال لأعمالهم فوراً، بصرف النظر عن مخاطر الوباء العالمي، ما يراه البعض تجسيدا للتوجه البلطوقراطي، أي حكم الأثرياء، لطائفة من رجال الأعمال بمصر، وانتمائهم ولو دون قصد لأنصار "الرأسمالية المتوحشة" التي تعد فقط بتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها باعتبارها الغاية والوسيلة والهدف.

لكن صبور، الذي تجاوز 84 عاماً، كان أكثر تمادياً، حينما قال إنه لا غضاضة في تنامي المصابين بكورونا، ولا أزمة حتى لو عجزت المستشفيات عن استيعابهم، ولا ضرر في ترك بعض الإصابات دون علاج، رافعاً شعاراً عريضاً "شعب قائم يعمل وناقص شوية أفضل من شعب مفلس تماماً لا يجد قوته غداً".



أفكار صبور تتناغم مع طروحات رجلي الأعمال نجيب ساويرس ورؤوف غبور، اللذين يحافظان على مكانتهما ضمن قائمة أغنى الأثرياء العرب، ليطالب الثلاثة بعودة جميع العمال إلى أعمالهم فوراً، بصرف النظر عن مخاطر الوباء العالمي

أبدى المليوني رفضه التام والقاطع للتبرع لجهود المجتمع المدني الرامية لتخفيف الضغط على العمالة غير المنتظمة التي تواجه شبح الجوع بسبب توقف النشاط الاقتصادي، فأمواله لا يستره ولموظفيه فقط وليس مسؤولاً عن دخل الشعب، ليضرب صورة رسمها رجال الأعمال المصريين على مدار عقود بتبنيهم مسحة تكافلية ومشاركة قدر من أرباحهم مع الفقراء. أعاد رجل الأعمال إلى الأذهان الاتهامات للرأسمالية الاقتصادية بالجور على حقوق العمال والتضحية بأجسادهم البشرية من أجل استمرار دوران عجلة الإنتاج وطنين الآلات، ليصبح الدافع وراء النشاط الإنتاجي تحقيق الأرباح للمالك، وليس تلبية الاحتياجات الأساسية للبشر وفي

مقاربتهم الإيجابية في تنفيذ السياسة الاقتصادية. يدين بعض الأثرياء المصريين في نفوسهم ووضعيتهم في المجتمع إلى الفترة التي تلت حرب 1973 وشهدت بدء العمل بقانون الاستثمار والتي كونوا خلالها لأنفسهم طائفة صغيرة، سرعان ما عوضت نقصها العددي بالانغماس في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والجمع بين الاقتصاد والسياسة وتوجيه كفة المشروعات الحكومية تجاه منفعتهم الخاصة. ويحمل صبور عداءً لنظام الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ومبادئه، ينبع من تأثيرها على حلمه الكبير في بداية حياته المهنية، فشريكه وصديق عمره هاجر إلى كندا بعد قوانين التأميم مطلع السبعينات خوفاً من مصادرة الدولة لمكتسبات القطاع الخاص، ومع دخول الشاب حينها عالم العقار صدرت قوانين تحديد إيجارات المساكن التي أوقفت القطاع الخاص عن البناء، وحينما غير وجهته إلى إنشاء الورش الصناعية لصالح الحكومة جاءت نكسة 1967 لتوقف النشاط الصناعي.

ضد إسكان الفقراء

تبدو تصريحات صبور متماشية تماماً مع التصور الشائع للاقتصاد الرأسمالي الذي يحل الطبقات الفقيرة الأزمات الاقتصادية وارتفاع البؤس والبطالة، باعتبارهم الأكثر إجحاباً والسبب في زيادة معدلات النمو السكاني، وهم الذين يستنزفون الجهود التنموية للحكومات الرأسمالية ويضيعون مجهودات كبار رجال الأعمال في زيادة التصدير والناجح المحلي. وحينما قررت الحكومة تعويم الجنيه المصري قبل ثلاثة أعوام ما سبب موجة ارتفاع أسعار أضرت بالقطاعات الفقيرة وادت إلى تدميرها، كان رد إمبراطور العقارات حينها الطلب من المواطنين الثاني والصمت بدل إبداء اعتراضهم ولو على مواقع التواصل الاجتماعي، بل وحملهم مسؤولية وصول الاقتصاد المحلي إلى "النسول" من الخارج، أي ارتفاع معدل الاقتراض من الخارج والديون لمستويات قياسية.

قال في تصريحات تلفزيونية أخيراً، إنه يرفض الدخول كغيره من المطورين إلى بناء وحدات سكنية للفقراء أو محدودي الدخل أو الفئات التي لا تستطيع الدفع، وجهوده يقتصر على بناء مشروعات لمن يملك المال، قائلاً "لن أخدم المجتمع ببناء وحدات للفقراء فتضيع أموالى هباءً".

رغم علاقة صبور بالحكومات المصرية المتتابعة إلى درجة مشاركة البنك الأهلي المصري، أكبر البنوك الحكومية في شركة مشتركة معه "الإلهي للتنمية العقارية" التي تأسست خلال التسعينات بنسبة مساهمة تمنحه الإدارة تقدر بستين في المئة، إلا أنه فضل عدم الانضمام إلى الحزب الحاكم "الحزب الوطني" في حينها، رغم تلقيه عروضاً متكررة، مبرراً ذلك أن انشغال الحاكم بالتجارة يفسد الحاكم والتجارة، والأمر ذاته ينطبق على التجار.

يرى صبور الذي ترعرع في حي مصر الجديدة الراقي في كنف أسرة تنتمي إلى الطبقة فوق المتوسطة أن الحكومة الحالية تتعامل مع المواطنين برفق ولين غير مطلوبين، فيما هو لا يريد من الشارع أن يشتكي أو يتذمر من ارتفاع الأسعار أو انخفاض الأجور، فذهنه دائماً مشغول بسلسلة من قوائم الجداول، وأكثرها بربقاً لعبينه المستترتين وراء نظارته الضخمة "صافي الأرباح".

ارتبط عرش المطورين العقاريين بمصر، فعمره الطويل أهله لمعاصرة النظام الملكي في شبابه، ومعاشة جميع حكام مصر في عهد الجمهورية ونقلاتها السياسية بين الاشتراكية والرأسمالية أو الجمع بينهما، وفي رأيه فإن الرئيس الراحل أنور السادات كان أفضل من جلس على عرش مصر. لا يزال رجل الأعمال أسيراً لفترة السبعينات حتى في الدفاع عن رأيه حول ممارسة الحياة الطبيعية في عهد كورونا دون محاذير أو إجراءات احترازية، فالأمر عنده يشبه قرار حرب أكتوبر 1973 الذي اتخذته السادات دون تفكير في إمكانية وفاة الكثير من الجنود أو دراسة قدرة المستشفيات حينها على إنقاذ الجرحى، ليصبح الأمر شبيهاً بالعمل أولاً وليمت من يمت، ومعروف أن أول المشروعات التي دشنتها في حياته المهنية كان بناء مدافن في القاهرة مقابل 375 دولاراً أميركياً لكل مدفن.

ارتبط بعلاقة قوية بنظام السادات أهله لرئاسة المجلس المصري الأميركي، المشرف على اتفاق المعونة العسكرية الأميركية لمصر طوال حقبة السبعينات والثمانينات، وعمل على التأثير على السياسات الاقتصادية للفاخرة وإدخال تعديلات هيكلية على مضمون التشريعات والنظم القائمة بها وربطها بمتطلبات تحقيق النجاح لسياسة الانفتاح الاقتصادي.

كان المجلس اللبنة الأولى التي استتبعها إنشاء حزمة من روابط رجال الأعمال وتعزيز وجودهم الاقتصادي، فتأسست جمعية رجال الأعمال المصريين عام 1977 والتي يرأسها صبور حتى الآن بصورة شرفية، وجمعيات مشابهة في المدن الصناعية الجديدة والمحافظات، بجانب العرفة التجارية الأميركية، والتي هدفت جميعها إلى تهيئة المناخ لمساعدة رجال الأعمال على ممارسة دورهم في البناء الاقتصادي، ووضع تصورات أمام المسؤولين تعزز

لا يبالي الرجل كثيراً بمعادلة الآثار الاجتماعية للقرارات السياسية القاسية، فهو دائم المطالبة بالتخلص من نحو 5 ملايين موظف يعملون في المؤسسات العامة والشركات الحكومية لتقليل عبء بند الأجور بموازنة الدولة، دون تقديم مقترحات تضمن كيفية توزيعهم في أنشطة أخرى ينفقون منها على أسرهم، على مدار الأعوام العشرة الأخيرة وقف صبور مع الدولة ضد الطبقات الفقيرة، ليرفض دعوة بشأن تحسين رواتب

دفاع صبور عن الحكومة يفتقر بشرط مسبق يتعلق بعدم تبنيها سياسات تمس أرباحه، وهو لا يتردد في إشهار أنيابه في الهواء حال شعوره بالقلق إزاء مكاسبه، كما حين وجه، على مدار الشهور الماضية، هجوماً مستتراً ضد دخول الحكومة سوق البناء

اعتلاء عرش المطورين العقاريين بمصر، فعمره الطويل أهله لمعاصرة النظام الملكي في شبابه، ومعاشة جميع حكام مصر في عهد الجمهورية ونقلاتها السياسية بين الاشتراكية والرأسمالية أو الجمع بينهما، وفي رأيه فإن الرئيس الراحل أنور السادات كان أفضل من جلس على عرش مصر. لا يزال رجل الأعمال أسيراً لفترة السبعينات حتى في الدفاع عن رأيه حول ممارسة الحياة الطبيعية في عهد كورونا دون محاذير أو إجراءات احترازية، فالأمر عنده يشبه قرار حرب أكتوبر 1973 الذي اتخذته السادات دون تفكير في إمكانية وفاة الكثير من الجنود أو دراسة قدرة المستشفيات حينها على إنقاذ الجرحى، ليصبح الأمر شبيهاً بالعمل أولاً وليمت من يمت، ومعروف أن أول المشروعات التي دشنتها في حياته المهنية كان بناء مدافن في القاهرة مقابل 375 دولاراً أميركياً لكل مدفن.

ارتبط بعلاقة قوية بنظام السادات أهله لرئاسة المجلس المصري الأميركي، المشرف على اتفاق المعونة العسكرية الأميركية لمصر طوال حقبة السبعينات والثمانينات، وعمل على التأثير على السياسات الاقتصادية للفاخرة وإدخال تعديلات هيكلية على مضمون التشريعات والنظم القائمة بها وربطها بمتطلبات تحقيق النجاح لسياسة الانفتاح الاقتصادي.

كان المجلس اللبنة الأولى التي استتبعها إنشاء حزمة من روابط رجال الأعمال وتعزيز وجودهم الاقتصادي، فتأسست جمعية رجال الأعمال المصريين عام 1977 والتي يرأسها صبور حتى الآن بصورة شرفية، وجمعيات مشابهة في المدن الصناعية الجديدة والمحافظات، بجانب العرفة التجارية الأميركية، والتي هدفت جميعها إلى تهيئة المناخ لمساعدة رجال الأعمال على ممارسة دورهم في البناء الاقتصادي، ووضع تصورات أمام المسؤولين تعزز

لا يبالي الرجل كثيراً بمعادلة الآثار الاجتماعية للقرارات السياسية القاسية، فهو دائم المطالبة بالتخلص من نحو 5 ملايين موظف يعملون في المؤسسات العامة والشركات الحكومية لتقليل عبء بند الأجور بموازنة الدولة، دون تقديم مقترحات تضمن كيفية توزيعهم في أنشطة أخرى ينفقون منها على أسرهم، على مدار الأعوام العشرة الأخيرة وقف صبور مع الدولة ضد الطبقات الفقيرة، ليرفض دعوة بشأن تحسين رواتب

دفاع صبور عن الحكومة يفتقر بشرط مسبق يتعلق بعدم تبنيها سياسات تمس أرباحه، وهو لا يتردد في إشهار أنيابه في الهواء حال شعوره بالقلق إزاء مكاسبه، كما حين وجه، على مدار الشهور الماضية، هجوماً مستتراً ضد دخول الحكومة سوق البناء

